الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 19 نوفمبر 2015

بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص

بالمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات

(2015 / 73)

ومشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 19 نوفمبر 2015

بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف

في صندوق" لننمو معا" الافريقي (AGTF Africa Growing Together Fund) والخاص

بالمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات

(2015 / 74)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 26 / 11 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية القرض،**
* **اتفاقية الاستصناع،**
* **اتفاقية الوكالة.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 20/ 01 / 2016

رئيس اللجنة: إياد الدهماني

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف **المقرر المساعد:** الهادي بن ابراهم

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 2015/12/02
جلستي اللجنة : 13 و20 جانفي 2016 **القرار**: الموافقة بأغلبية الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 20 جانفي 2016 **رئيس اللجنة:** إياد الدهماني **المقررة:** ألفة السكري الشريف

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية في 19 نوفمبر 2015 اتفاقيتي قرضين مع البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 190.120 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات.

1) أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تطوير شبكة الطرقات المصنّفة وتحسين السيولة المرورية في المناطق المستهدفة مما سيساهم في تنشيط الحركية الاقتصادية.

2) عناصر المشروع:

* الاشغال الطرقية:

- تهذيب 719 كم من الطرقات المصنّفة بـ 21 ولاية،
- بناء 23 جسر بـ 20 ولاية،
- إنجاز منعرج بمدينة تالة على طول 7.3 كم،
- الصيانة الدورية لـ 2500 كم من الطرقات المصنّفة والتي تشمل كامل الولايات،
- مراقبة الأشغال بما فيها التدقيق في السلامة المرورية،
- التعويضات والانتزاع،

* الدعم الفني:

دراستان حول تأهيل قطاع الطرقات والقيام بمراجعة فهرس احتساب طبقات الطريق ممولتان بواسطة هبة (1.5 مليون أورو).

3) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 383 م أورو أي ما يعادل حوالي 842 مليون دينار تونسي (دون اعتبار الأداءات) وسيتم تمويله كالآتي:

* قرض بـ 144 مليون أورو (حوالي317 م.د.ت) من موارد البنك،
* قرض بـ 46.120 م.أورو (حوالي101م.د.ت) من موارد صندوق " ننمو معا " الإفريقي (AGTF Africa Growing Together Fund)[1].

وتتمثل شروط التمويل في ما يلي:

- نسبة الفائدة: اليوريبور 6 أشهر يضاف إليه هامش متغير مع إمكانية تثبيت اليوريبور بطلب من المقترض. وتبلغ هذه النسبة حاليا 0.4 %،
- فترة السداد: عشرون (20) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال.

4) روزنامة إنجاز المشروع:

سيتمّ إنجاز المشروع خلال الفترة 2016 ـ 2020.

[1] أحدث هذا الصندوق بمقتضى اتفاقية تعاون بين البنك الإفريقي للتنمية وبنك الصين الشعبي لتمويل البنية التحتية في القارة الإفريقية علما وأنّ القروض المبرمة في إطار هذا الصندوق تخضع للشروط المالية والإجرائية الخاصة بالبنك

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الأربعاء 13 جانفي 2016 خصصتها للاستماع إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية حول مشروعي هذين القانونين.

وفي بداية الجلسة، تولى السيد الوزير تقديم بسطة حول هذين المشروعي مبيّنا أنه سيتم تسديد هذين القرضين على مدى 20 سنة مع 5 سنوات إمهال، وتبلغ قيمتهما 190 مليون أورو (144 م.أورو من البنك الإفريقي للتنمية و46.120 م.أورو من صندوق التمويل AGTF الراجع بالنظر للبنك الإفريقي للتنمية). وأضاف بأن الجمهورية التونسية ستتمتع بهبة من البنك الإفريقي للتنمية بـ 1.5 مليون أورو للمساعدة الفنية، وسيتم تمويل مختلف المشاريع المدرجة بمشروعي القانونين بـ 50 % من ميزانية الدولة و50 % من القرضين لتبلغ كلفة المشاريع 842 مليون دينار سيقع إنجازها على مدة 5 سنوات.

ثم استعرض عناصر المشروع التي تتمثل في تهذيب 719 كلم من الطرقات على قسطين بـ 21 ولايـة، ستساهم في تحسين التواصل بين الجهات وتقدّر كلفتها بـ 360 مليون دينار، بالإضافة إلى إنجاز 23 منشأة فنية بطول حوالي 2700 متر خطي على قسطين بـ 20 ولاية، وسيتم الإعلان عن طلب العروض الخاص بالقسط الأوّل في نهاية جانفي 2016 وبالنسبة للقسط الثاني قبل نهاية السداسية الأولى من 2016.

ومن جهة أخرى، أفاد أنّه سيتم إنجاز الطريق الحزامية لمدينة تالة بولاية القصرين على طول 7,3 كلم بكلفة حوالي 19 مليون دينار، مؤكدا أنه تم الشروع في فتح حوزة الطريق لتمكين المقاولة عند تكليفها بإنجاز المشروع من الدخول مباشرة في الإنجاز. كما أشار إلى أنه من بين عناصر المشروع هو الصيانة الدورية للطرقات المرقّمة بكلفة تقدّر بـ 257 مليون دينار على مدى 4 سنوات ومعاينة ومراقبة الأشغال بما في ذلك التدقيق الداخلي والخارجي وتحرير حوزة الطرقات وتحويل مختلف الشبكات.

وأثناء النقاش استحسن أغلب النواب الشروط الميسرة للقرضين خاصة وأنهما موجهان للاستثمار في البنية التحتية، وأثاروا جملة من الاستفسارات والاستيضاحات تتعلق أساسا بـ:

- ضرورة عرض كافة المعطيات المتعلقة بمشروعي هذين القانونين على أنظار اللجنة ومدّها بهامش اليوريبور،
- أسباب عدم تحديد هامش اليوريبور،
- طرق انتقاء هذه المشاريع قبل إنجاز عملية التحكيم وتوزيع الأولويات في إطار المخطط الخماسي للتنمية،
- كيفية تحديد الأولويات دون الأخذ بعين الاعتبار للمخططات الجهوية،
- العمل على الترفيع في المبالغ المخصصة لصيانة الطرقات،
- كيفية تجسيم التمييز الإيجابي للجهات في إطار هذه المشاريع،
- ضعف نسبة التأطير في الإدارات الجهوية للتجهيز،
- أسباب التوقف الفجئي للأشغال ببعض المشاريع،
- مدى ارتباط هذه المشاريع بمخطط التنمية.

وفي ردّه، أوضح السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية أن اختيار المشاريع يتم بالاعتماد على المؤشرات الطرقية. وبالنسبة للجهات هناك اتصال يومي مع كافة المتدخلين والتحاور معهم.

وإثر ذلك تطرّق إلى طريقة العمل المتوخاة حيث يتم البدء بتهيئة الطرقات ثم القيام بعمليات الصيانة الدورية، غير أنّ هذه الطريقة لم تثبت جدواها في المسالك الريفية حيث أصبح التدخل شاملا من خلال التهيئة والقيام بكافة العمليات التي تستوجبها حالة الطريق.

وفي ما يتعلق بالهامش المتغيّر الذي يضاف لليوريبور، أفاد بأنه من خلال التجارب السابقة مع البنك الإفريقي للتنمية يتراوح هذا الهامش في أقصى الحالات بين 1,6 و1,8 %.

واعتبر أن هذه القروض تفاضلية خاصة في مجال الطرقات والبنية التحتية، وبيّن أن أغلب المشاريع لا تنطلق إلا بعد إمضاء الاتفاقية، لذلك يصعب على الممول تثبيت الهامش المتغير في البداية.

وبخصوص استباق هذه المشاريع للمخطط الخماسي للتنمية، أكّد على أن وزارة التجهيز تقوم بضبط برامجها على مدى 30 سنة وخاصة في ميدان تدعيم وتهيئة الطرقات وذلك بصفة دورية. كما أفاد أن من أهم الأولويات في مجال البنية التحتية هو تعصير الطرقات الرئيسية مما يؤهلها للاستجابة للمواصفات العالمية.

وبالنسبة للتمييز الإيجابي ذكّر أنّ وزارة التجهيز أفردت ميزانيتها بفقرة خاصة تتعلق بالتمييز الإيجابي بالنسبة للمسالك الريفية بالجهات بما قيمته 90 م.د علاوة على البرامج العادية التي تتبنى خيار المبدإ الدستوري القاضي بالتمييز الإيجابي بين الجهات الداخلية.

وحول صيانة الطرقات، أشار إلى أن هذين القرضين سيساهمان في تدعيم صيانة الطرقات بالإضافة إلى تخصيص ميزانية للصيانة تمت مضاعفتها 3 مرّات. وأمام غياب فرق الصيانة سيتم خلال سنة 2016 إحداث مقاولات مختصّة في صيانة الطرقات بكل ولاية وذلك في إطار تشجيع المقاولات الصغرى وحاملي الشهادات. وقد عرض مشروع قانون على مجلس الوزراء في هذا الغرض. هذا وستعمل الوزارة على تكوين باعثي المشاريع في مجال صيانة الطرقات وتشجيعهم على ذلك بضمان عمل لمدة 3 سنوات.

وفي ما يتعلق بضعف نسبة التأطير الجهوي، أوضح أنه تمّ توزيع 390 إطار عالي على مختلف الجهات وسيتم العمل على دعم هذا الإجراء.

ثالثا ـ توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بضرورة مدّ المجلس بـدراسة الجدوى للمشاريع المبرمجة.

رابعا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروعي هذين القانونين بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنـة	المقررة
إياد الدهماني	ألفة السكري الشريف

مشروعي قانونين

يتعلق أولهما بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 19 نوفمبر 2015
بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بالمساهمة في تمويل
مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات (73 / 2015)

ويتعلق ثانيهما بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 19 نوفمبر 2015
بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف
في صندوق" لننمو معا" (AGTF Africa Growing Together Fund) والخاص
بالمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات بولاية بنزرت(74 / 2015)

أبرمت الحكومة التونسية في 19 نوفمبر 2015 **اتفاقيتي قرضين** مع البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ **190.120** مليون أورو (**144 م.أورو + 46.120**) للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات.

ويهدف هذا المشروع إلى تطوير شبكة الطرقات المصنّفة وتحسين السيولة المرورية في المناطق المستهدفة مما سيساهم في تنشيط الحركية الاقتصادية.

تدارست اللجنة مشروعي هذين القانونين في **جلستين**، خصصت إحداها للاستماع إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لتقديم هذين المشروعين، هذا وقد استحسن أغلب النواب الشروط الميسرة للقرضين خاصة وأنهما موجهان للاستثمار في البنية التحتية.